

تأثير معايير جودة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات دراسة تطبيقه في الشركات المصرفية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

الباحث: عمر عبدالله ياسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

omaracc2018@gmail.com

أ.م. عماد صالح نعمة
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

imadsalihneamah@gmail.com

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تأثير جودة التدقيق الداخلي المتمثلة بمعايير جودة التدقيق الداخلي (الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة والعناية المهنية للمدقق الداخلي، المؤهلات، طبيعة العمل، إدارة وظيفة التدقيق الداخلي، وتوصيل النتائج) في تفعيل حوكمة الشركات المتمثلة بآلياتها (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الخارجي، والقوانين والانظمة)، وتناولت الدراسة عينة قوامها (١٥٤) استمارة تم توزيعها على مدراء اقسام التدقيق والرقابة، المدققين الداخليين، والمحاسبين على وجه التحديد في الشركات المصرفية العراقية الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغ عددها (١٨) مصرفاً، وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: إن هناك علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين متغيري الدراسة جودة التدقيق الداخلي المتمثلة بمعايير التدقيق الداخلي وآليات حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية: جودة التدقيق الداخلي، حوكمة الشركات، الاستقلالية، لجنة التدقيق، المؤهلات.

Effect of Internal Audit Quality Standards in the Corporate Governance: Application Study in Banking Companies Listed on the Iraq Stock Exchange

Assist. Prof. Imad Salih Neamah
College of Administration and Economics
Tikrit University

Researcher: Omar Abdullah Yassen
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The aim of this research is to examine the effect of the quality of internal audit represented by the internal audit quality standards "Independence, Objectivity, Competency and Professional Care of the Auditor, Qualifications, Nature of Work, Management of The Internal audit Function, and Communicating Results" in activating corporate governance represented by its mechanisms "Board of Directors, Audit Committee, the External audit, and the laws and Systems". The study examined a sample of (154) forms distributed to the managers of the audit and control departments, the internal auditors, and accountants. Specifically in the Iraqi Private banking companies numbering (18) banks. The most important findings of the study results: that there is a correlation and the effect of a statistically significant relationship between the variables of the study internal audit quality represented by internal audit standards and mechanisms of corporate governance.

Keywords: Internal Audit Quality, Corporate Governance, Independence, Audit Committee, Qualifications.

المقدمة

أدى التطور الحاصل في العالم إلى تزايد مستمر في المخاطر والتحديات التي تتعرض لها الشركات وأعمالها وأنشطتها مما جعلها أكثر عرضة للمخاطر والمتمثلة بحدوث أزمات اقتصادية شديدة أثرت على اقتصاديات الدول في العالم والتي بدورها أثرت على الأسواق العالمية بعد الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي في فترة التسعينيات من القرن الماضي، فضلاً عن ذلك، كبر حجم الشركات، وتعد العمليات الاقتصادية التي تقوم بها الشركات، كل ذلك أدى إلى زيادة الاهتمام بالأنشطة الرقابية، وظهور الحاجة لوجود وظيفة التدقيق الداخلي كنشاط رقابي مستقل من حيث مدى جودة هذه الخدمة المقدمة داخل الشركات ومساعدة الإدارة في القيام بوظائفها الرقابية بكفاءة وفاعلية. وخلال العقد الماضي بدأت الشركات والمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالتأكيد على الدور الحيوي الذي يلعبه التدقيق الداخلي في ظل تطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

وتعد جودة التدقيق الداخلي من أكثر الموضوعات التي لاقى اهتماماً في الفكر المحاسبي، فهي أداة لتحقيق الدقة والموضوعية في المعلومات وزيادة الثقة والاعتمادية في التقارير المالية، باعتبار أن التدقيق الداخلي أحد دعائم الإدارة الناجحة لما يمثله من مصدر للمعلومات للإدارة، لذلك تعتبر جودة التدقيق الداخلي محرك رئيسي للكشف عن الشركات التي تهدف إلى زيادة جودة المعلومات المالية لضمان الشفافية في إعداد التقارير المالية وزيادة الثقة بين المديرين والمساهمين. ونظراً لأهمية دور التدقيق الداخلي من حيث مدى جودة هذه الخدمة المقدمة كإحدى آليات حوكمة الشركات، وما تقوم به من عدة أدوار تجاه زيادة فاعلية حوكمة الشركات، وزيادة فاعلية وإجراءات وضوابط الرقابة بشكل عام لما ذلك من أثر إيجابي على تدعيم الثقة والمصداقية في التقارير المالية، ومن ثم المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف الشركات.

المحور الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً. مشكلة البحث: تتمثل مشكلة الدراسة في أن التطور الحاصل في العالم الآن وما صاحبه من تعقد في أنشطته، وتزايد عملياته، ودخول تكنولوجيا المعلومات على جميع المجالات، والحد من مخاطر التلاعب والتزوير، وفقدان الثقة في التقارير المالية، ومع زيادة المنافسة بين الشركات واتساع نطاق أعمالها وضعف الرقابة الداخلية أدى إلى حدوث العديد من الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية للشركات التي نتج عنها فقدان أصحاب المصالح لحقوقهم، وهذا ما جعلنا نسلط الضوء في هذه الدراسة على أهم الآليات التي تمكن من تطبيق حوكمة الشركات والمتمثلة بالتدقيق الداخلي من حيث مدى جودة هذه الخدمة المقدمة، لما تتمتع به مهنة التدقيق من سمعة جيدة في الشركات، حيث أصبحت الجودة إحدى وسائل المنافسة في سوق عمل مهنة التدقيق.

لذلك تأسيساً على ما تقدم فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل التالي وهو بيان مدى تأثير جودة التدقيق الداخلي المتمثلة بمعايير التدقيق الداخلي (الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة والعناية المهنية للمدقق الداخلي، المؤهلات، طبيعة العمل، إدارة وظيفة التدقيق الداخلي، وتوصيل النتائج) في آليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الخارجي، والقوانين والأنظمة).

ثانياً. أهداف الدراسة: نتيجة للتطورات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، لذلك يجب على الشركات في الوقت الحالي ألا تكتفي بالارتباط بحوكمة الشركات بل يجب عليها أن تغوص في

أعماقها، وأن تسعى نحو الأبداع في تبنيها، إذ إن إبداعها في هذا المجال من شأنه أن يؤدي إلى رفع من قيمة الشركة على المدى الطويل ويعزز من مركزها لدى اصحاب المصالح، كما ويساعدها على تجنب الضغوط بشكل كبير. إذ أن الهدف الرئيسي لهذه البحث يتمثل في بيان (تأثير جودة التدقيق الداخلي المتمثلة بمعايير التدقيق الداخلي في آليات حوكمة الشركات).

ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الثانوية وهي:

١. بيان مفهوم وطبيعة جودة التدقيق الداخلي وأهميته وعناصره ومعايير، والتحقق من أهمية حوكمة الشركات في ترسيخ ودعم تلك الأبعاد.

٢. توضيح مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها والآليات والخصائص الخاصة بها والأسس اللازمة لتطبيقها والمبادئ، وبيان مدى تأثير جودة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات للشركات المصرفية الأهلية في البيئة العراقية.

ثالثاً. أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية التدقيق الداخلي نفسه في أنها تسلط الضوء على موضوع يكتسب اهتماماً متزايداً في عصرنا الحاضر، ولاسيما في ظل التطورات التكنولوجية المبنية على المعرفة، والانهيئات الاقتصادية المتكررة للشركات والازمات المالية، وضعف نظام الرقابة الداخلية، وزيادة شدة المنافسة بين الشركات، وكنتيجة طبيعية لزيادة الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية لما لها من دور في الحفاظ على أصول وممتلكات الشركة المختلفة، حيث يعتبر التدقيق الداخلي من الركائز المهمة للشركات الصناعية والخدمية والتجارية.

رابعاً. فرضيات الدراسة: يسعى الباحث إلى اختبار الفرضيات الآتية:

١. الفرضية الرئيسية الأولى: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة التدقيق الداخلي المتمثلة بمعايير التدقيق الداخلي وآليات حوكمة الشركات.

٢. الفرضية الرئيسية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمعايير جودة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات.

خامساً. حدود الدراسة: وتتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

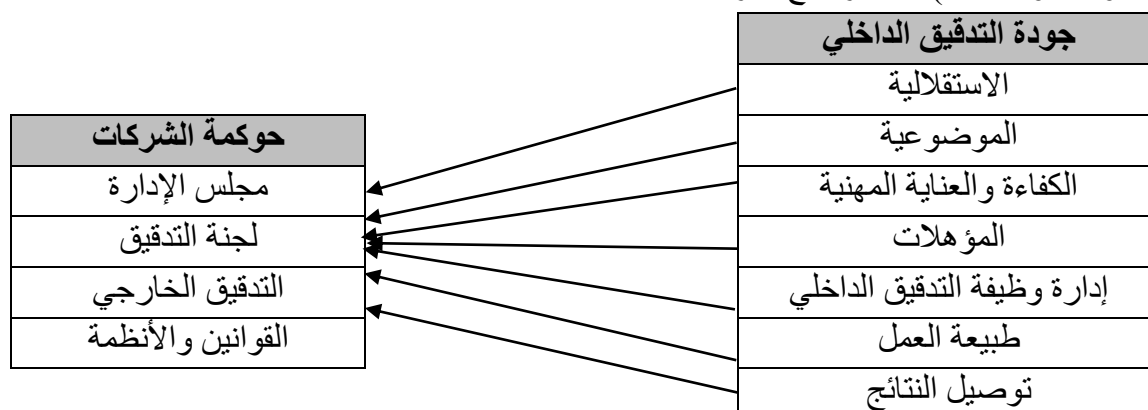
١. **الحدود المكانية:** اقتصر هذه الدراسة على الشركات المصرفية العراقية الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في العام ٢٠١٩.

٢. **الحدود البشرية:** تمثلت حدود الدراسة البشرية بـ: (مدراء قسم التدقيق والرقابة الداخلية، المدققين الداخليين، والمحاسبين) في الشركات المصرفية العراقية الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

سادساً. منهج البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، وذلك لتأصيل مفاهيمها وموضوعاتها، وقد تم استقراء الادبيات والنشرات العلمية ذات الصلة بها، من كتب ودوريات علمية ورسائل جامعية من الشبكة العالمية للمعلومات وابحث من المواقع الإلكترونية الأجنبية والعربية، وكذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الاستدلالي الذي يعتبر أكثر مناهج البحث العلمي استخداماً في العلوم النظرية الذي يقوم باستنباط القواعد والتحليلات من النصوص الأصلية مع توضيح وعرض الدليل والبرهان.

سابعاً. متغيرات الدراسة: تقتصر هذه الدراسة على بيان مدى تأثير جودة التدقيق الداخلي المتمثلة بمعايير جودة التدقيق الداخلي (الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة والعناية المهنية للمدقق الداخلي، المؤهلات، طبيعة العمل، إدارة وظيفة التدقيق الداخلي، وتوصيل النتائج) كمتغير مستقل للدارسة،

وحوكمة الشركات المتمثلة بآليات الحوكمة (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الخارجي، والقوانين والأنظمة) كمتغير تابع للدراسة.



الشكل (١): الرسم التخطيطي للعلاقة بين متغيرات الدراسة

ثامناً. دراسات سابقة: تأتي أهمية الدراسات السابقة من كونها تُعد مرجع يستدل بها الباحث على آفاق البحث العلمي فيما يتعلق بموضوع الدراسة ليصل إلى وجهته النهائية وهي إثبات فرضية دراسته بالاطلاع على من سبقه من الباحثين وما تم التوصل إليه من نتائج، وكيفية مساهمة تلك الدراسات في إثراء موضوع البحث من الناحية النظرية والعملية وفيما يلي أهم تلك الدراسات:

إذ هدفت دراسة (Shan, 2014) إلى بيان تأثير جودة التدقيق للشركات الصينية الكبرى المدرجة في بورصة شنغهاي في آليات حوكمة الشركات الداخلية، وتناولت الدراسة عينة من (١١٧) شركة، تضم (٥٤٠) مشاهدة لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل بياناتها عن طريق استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، للمدة من (٢٠٠١-٢٠٠٥)، وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، إن هناك تأثير لآليات حوكمة الشركات الداخلية المتمثلة بـ (ملكية الشركة، وحجم مجلس الإدارة، وعدد المدراء المستقلين، واجتماعات مجلس الإدارة) على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصينية المدرجة في البورصة.

بينما هدفت دراسة (El-Kassar et al., 2014) إلى بيان تأثير وظيفة التدقيق الداخلي في جودة حوكمة الشركات متعددة الجنسيات في لبنان، وتناولت الدراسة تصميم استبانة بوصفها أداة لجمع البيانات الأولية بالرجوع إلى الدراسات والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث لعينة من آراء مدراء قسم التدقيق الداخلي، ورؤساء لجان التدقيق، وكبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات متعددة الجنسيات العاملة في لبنان لتحديد مستوى جودة حوكمة الشركات، وأن أهم ما توصلت إليه من نتائج، إن جودة وظيفة التدقيق الداخلي لها تأثير ذو دلالة إحصائية في حوكمة الشركات، لا سيما في لجنة التدقيق والإدارة العليا.

بينما بينت دراسة (Drogalas et al., 2016) بان التدقيق الداخلي من حيث مدى جودة الخدمة المقدمة محرك رئيسي لإفصاح الشركات والتي تهدف إلى زيادة جودة المعلومات المالية لضمان الشفافية في إعداد التقارير المالية ولزيادة الثقة بين المديرين والمساهمين، وفي الوقت نفسه تطوير هيكل قوي لحوكمة الشركات، وتناولت الدراسة عينة من الشركات التجارية والصناعية والخدمية المدرجة في بورصة أثينا من خلال توزيع استمارة استبيان على (٧٦) من المدققين الداخليين والمحاسبين، وتوصلت الدراسة إلى حوكمة الشركات لها تأثير ذو دلالة إحصائية بـ لجنة التدقيق تلبيها جودة التدقيق الداخلي.

حيث ركزت دراسة (هادي، ٢٠١٧) إلى بيان استراتيجية الدور الحوكمي للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الأهلية العراقية في الحد من هذه المخاطر، وتناولت الدراسة عينة من (١٠٥) من المحاسبين الأكاديميين والمدققين الداخليين في (٨) من المصارف الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، إن استراتيجية الدور الحوكمي للتدقيق الداخلي سيؤدي إلى تفعيل حوكمة الشركات في الشركات المصرفية العراقية.

بينما بينت دراسة (Dwekat et al, 2018) تأثير آليات حوكمة الشركات في اختيار المدققين الداخليين في الشركات الفلسطينية من خلال دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات واختيار مدققين داخليين ذوي جودة عالية باعتبار أن الشركات الفلسطينية تنظر إلى جودة المدقق الداخلي كبديل أو مكمل لممارسات الحوكمة. بينما توصلت دراسة (Abdullah et al, 2018) إلى أن الأداء العالي في وظيفة التدقيق الداخلي من حيث جودة الخدمة المقدمة يؤدي إلى تحسين فعالية حوكمة الشركات.

تاسعاً. أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث بيئة التطبيق، وقطاع التطبيق، والفترة الزمنية التي سيتم فيها التطبيق كونها أجريت في عام (٢٠١٩)، مما يعني تميز مجتمع الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تربط بين جودة التدقيق الداخلي المتمثلة بمعايير جودة التدقيق الداخلي السبعة (الاستقلالية، والموضوعية، والكفاءة والعناية المهنية للمدقق الداخلي، والمؤهلات، وطبيعة العمل، وإدارة وظيفة التدقيق الداخلي، وتوصيل النتائج) كمتغير مستقل للدراسة، وحوكمة الشركات المتمثلة بآلياتها (مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، والتدقيق الخارجي، والقوانين والأنظمة) كمتغير تابع للدراسة، للشركات المصرفية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. كما أن هذه الدراسة ليست دراسة نظرية فحسب، بل دراسة تطبيقية على واقع تطبيق مدى تأثير جودة التدقيق الداخلي في الشركات المصرفية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقياس أثرها في مستوى آليات حوكمة الشركات.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً. مفهوم وطبيعة جودة التدقيق الداخلي: لم تتفق أدبيات الفكر المحاسبي على تعريف موحد وشامل لجودة التدقيق الداخلي (Knechel et al., 2013: 387)، حيث لا يمكن اختزال جودة التدقيق الداخلي بتعريف بسيط، لذلك تغير مفهوم الجودة بعد تطور علم الإدارة، وظهور الثورة الصناعية والشركات الكبرى، وازداد حدة المنافسة، حيث أصبح لمفهوم جودة التدقيق أبعاد جديدة ومتشعبة، وأضحت الجودة مطلباً جوهرياً في شتى مجالات العمل المهني (الشاهين، ٢٠١٥: ٥٠) وتعرف (De Angelo) التي تُعد من أوائل الباحثين الذين عرفوا جودة التدقيق الداخلي بأنها: احتمال قيام المدقق باكتشاف الأخطاء الجوهرية والقيام بتسجيل ذلك في التقرير الذي يصدره (Rahmina & Agoes, 2014: 325)، وبشكل عام يتعلق هذا التعريف بكفاءة، واستقلالية المدقق الداخلي، ومستوى الجهد المبذول من قبله، لذلك فإن عدم وجود الكفاءة والاستقلالية تمنع المدقق من اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية التي يتعين حلها في التقارير المالية (Aobdia, 2019: 147). في حين اعتبر (Becker et al., 1998: 8) بأن جودة التدقيق الداخلي هي: احتمال لاكتشاف أخطاء التقارير المالية والتقرير عنها، والتي سوف تعتمد جزئياً على

استقلالية المدقق الداخلي. بينما يرى (Salehi & Kangarlouei, 2010: 942) بأن جودة التدقيق الداخلي: هي احتمال ألا تحتوي التقارير المالية على أية أخطاء جوهرية، أو هي دقة المعلومات التي يوفرها المدقق الداخلي للمستثمرين. في حين أشار (التميمي، ٢٠١٨: ٥٥) بأن جودة التدقيق الداخلي تعني: قيام المدقق الداخلي بتخفيض المخاطر الكلية لعملية التدقيق التي يقوم بها، مما يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق الداخلي التي تتحقق من خلال الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي، وتطبيق مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بالرقابة على الجودة في وحدات التدقيق، ويعرفها (البكوع وآخرون، ٢٠١٨: ١٥٨) بأنها: أداء عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي المهنية، مع الإفصاح عن الأخطاء والتحريفات الجوهرية، والعمل على تلبية رغبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية. بينما يرى (حمادي، ٢٠١٩: ٥٩٨) بأن جودة التدقيق الداخلي من الناحية الأكاديمية هي: الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق، وقواعد السلوك المهني أثناء القيام بعملية التدقيق، وإرشادات التدقيق، وكذلك القواعد والسياسات والإجراءات التي تقوم بإصدارها الهيئات المهنية للمحافظة على استقلالية ونزاهة المدقق التي تنظم مهنة التدقيق. في حين يرى (Knaap) بأن جودة التدقيق الداخلي: قدرة المدقق على اكتشاف الغش والأخطاء والتلاعب أثناء تنفيذ عملية التدقيق (زقوت، ٢٠١٦: ٨٧). كما يعرفها (Knechel et al., 2013: 388) بأنها إجراء يتم تنفيذه لتوفير تأكيد معقول بأن التقارير المالية المدققة ليست مضللة سواء كان ذلك بسبب أخطاء أو احتيال، كما أشار (Knechel) بأن جودة التدقيق الداخلي هي مستوى التأكيد الذي نحصل عليه (الشاهين، ٢٠١٥: ٥١).

في ضوء التعاريف السابقة يمكن أن يستنتج الباحث على الرغم من تعدد المفاهيم ذات العلاقة بجودة عملية التدقيق الداخلي، إلى أن كل منها يركز على جانب معين لجودة التدقيق، ولا تتمثل جودة التدقيق في مدى التزام المدقق الداخلي بالمعايير المهنية والإرشادات فقط، أو باتباع قواعد وسلوك مهنة التدقيق، أو باكتشاف الغش والتحريفات الجوهرية، وتخفيض ممارسات إدارة الأرباح، أو قدرة المدققين الداخليين على تحسين إدائهم المهني مما يساعد الشركة على إضافة قيمة للشركة، وإنما بكل ما سبق فضلاً عن توفير الموضوعية للأطراف ذات العلاقة.

ثانياً. أهمية جودة التدقيق الداخلي: لكي تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورها المحوري في حوكمة الشركات، ينبغي عليها أن تؤدي مستوى معين من الجودة، فمثلاً، عندما يخطط المدقق الخارجي للاعتماد على أي عمل يؤديه المدقق الداخلي، فعليه أن يقيم جودة تلك الوظيفة (عيسى، ٢٠٠٨: ١٢). إذ تعد وظيفة التدقيق الداخلي أداة تبادل المعلومات بين الإدارة العليا والمستويات الإدارية المختلفة (Renard, 2017: 7). وتلعب وظيفة التدقيق الداخلي دوراً بارزاً في توفير معلومات تدقيقية تحتاجها الإدارة، وعليه فإن جودة التدقيق الداخلي تعد أحد أهم الوسائل التي تضمن للإدارة فاعلية نظام المعلومات والرقابة الداخلية، وكذلك استمرارية تدفق البيانات والمعلومات الموثوقة، والمساعدة في اتخاذ القرارات (علي، ٢٠١٩: ١٦٩).

وتزايد الاهتمام بجودة التدقيق الداخلي خلال السنوات الماضية، إذ أن أهميتها تنبع من خلال المجالات التالية: تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي، المساهمة في تدعيم مفهوم حوكمة الشركات، وزيادة الثقة في تقرير ومصداقية المدقق الداخلي، وكذلك تعزيز إمكانية اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية في التقارير المالية، وأخيراً المساهمة في تضيق فجوة التوقعات في التدقيق الداخلي، وتعتبر زيادة جودة التدقيق الداخلي مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة

منها، فإتمام عملية التدقيق الداخلي بأعلى جودة ممكنة من أهم ما يروم إليه المدقق الداخلي لإخلاء مسؤوليته أمام الجهات الأخرى (حمادي، ٢٠١٩: ٥٩٩). وبالتالي فإن جودة التدقيق الداخلي وأهميتها ليست خياراً محدداً وبدونها سوف تخفي مصداقية وموثوقية المدقق الداخلي، مما ينعكس ذلك على المعلومات التدقيقية التي يقوم المدقق الداخلي بعرضها (مجي وبيج، ٢٠١٦: ٣٦٠).

ثالثاً. مزايا وخصائص جودة التدقيق الداخلي: يؤدي إتباع نظام جودة عملية التدقيق الداخلي العديد من المزايا والخصائص هي كالآتي:

١. مساعدة إدارة الشركة في جميع مستوياتها، وذلك من خلال التقييم، والتحليل، والاستشارات للإيفاء بالتزاماتها، وذلك باعتبار التدقيق الداخلي أداة رقابية وإدارية تستعين بها الشركات لإنجاز وظائفها الرئيسية في السعي لإشباع أكبر قدر ممكن من احتياجات أصحاب العلاقة في الشركة (شيخ، ٢٠١٩: ٦٩٥).

٢. تعتبر جودة التدقيق الداخلي من أهم الموضوعات التي تؤدي إلى تقدم مهنة التدقيق، حيث يمكن اعتبار وظيفة التدقيق الداخلي عالية الجودة جزءاً من نظام مراقبة المالكين لعدم قدرتهم على التحكم المباشر في تصرفات الإدارة (Al-Qtaish et al, 2014:252).

٣. إعطاء تأكيدات معقولة بأن الخدمات والأعمال التي يؤديها قسم التدقيق الداخلي تتماشى مع المتطلبات المهنية أو معايير التدقيق الداخلي، مع تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والحد من التحريفات الجوهرية في التقارير المالية، مما يعزز ذلك من جودة التدقيق الداخلي (الشاهين، ٢٠١٥: ٦١).

٤. إن ارتفاع مستوى المصداقية والموثوقية في عملية التدقيق الداخلي، يعني خلو التقارير المالية والقوائم المحتواة فيها من الأخطاء الجوهرية، وهذا لن يحدث إلا من خلال المستويات العليا لجودة التدقيق الداخلي (مجي وبيج، ٢٠١٦: ٣٦١).

٥. يعد التدقيق الداخلي أداة لإدارة المخاطر، وإضافة القيمة من خلال تقديم المعلومات اللازمة للإدارة المخاطر وفهمها وتقييمها ومن ثم اتخاذ أفضل القرارات بشأنها (Tušek, 2015: 188)، حيث يمكن أن يسهم التدقيق الداخلي للشركة في تحديد وتقييم المخاطر، والعمل على تحسين إدارة المخاطر والمراقبة فيها. (مريم، ٢٠١٧: ٦).

رابعاً. معايير جودة التدقيق الداخلي: يتوقف نجاح عملية التدقيق الداخلي من حيث مدى جودة الخدمة المقدمة على التزام المدققين الداخليين بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وتعد هذه الإصدارات امتداداً وتفسيراً للمعايير القائمة وليس تغييراً فيها، وبما أن هذه الدراسة سوف تطبق في البيئة العراقية فإن الباحث حدد سبعة عوامل سوف يتم الاعتماد عليها كأبعاد لقياس جودة التدقيق الداخلي، سوف يستعرض أدناه المعايير الرئيسية للتدقيق الداخلي (IIA, 2017):

١. **الاستقلالية:** يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، وأن يكون المدققين الداخليين موضوعيين في أداء عملهم (IIA, 2017: 3)، ولتحقيق درجة الاستقلالية المطلوبة، يجب أن يتمتع مدير قسم التدقيق الداخلي بوصول مباشر وغير مقيد إلى الإدارة العليا، ومجلس الإدارة (Stewart & Subramaniam, 2010: 331). ويمكن تعريف الاستقلالية بشكل عام بأنها: التحرر من الاعتماد على شخص آخر أو شركة أخرى أو دولة أخرى، أو التأثير بهم أو الخضوع لسيطرتهم (التير والسريتي، ٢٠١٧: ٧٤). أما بالنسبة للمدققين الداخليين فالاستقلالية تعني: التحرر من الظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي والمدقق الداخلي من تنفيذ مسؤوليات وعمليات

التدقيق الداخلي بطريقة غير منحازة، ويتحقق ذلك عن طريق وصول المدقق الداخلي إلى كافة جوانب الشركة بحرية ودون وجود قيود (Dessye, 2019: 10) ويمكن تعريف الاستقلالية بأنها: قيام المدقق بعمله في جميع مراحل التدقيق بأمانة، واستقامة، وموضوعية، وبدون تحيز لجهة معينة (الطائي والكعبي، ٢٠١٦: ٤٧١). وأخيراً تُعد استقلالية المدقق الداخلي العمود الفقري، وحجر الزاوية لأي عملية تدقيق، ورقابة، وتقييم، إذ إن الخدمات التدقيقية والرقابية لا تعتبر ذات قيمة عند خلوها من مفهوم الاستقلالية (الجنابي، ٢٠١٩: ٤٣)

٢. **الموضوعية:** تعني الموضوعية الحفاظ على موقف خالٍ من أي شكل من أشكال التحيز (Usang & Salim, 2015: 4)، إذ يمكن قياس الموضوعية من خلال الجهة التي ترفع لها تقارير المدقق الداخلي، والجهة المسؤولة عن تعيين المدقق الداخلي (Trotman, 2018: 237). بينما عرفها مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (IESBA) بأنها: عدم التنازل عن الأحكام المهنية للتدقيق الداخلي بسبب التحيز أو تضارب المصالح أو التأثير غير المبرر للآخرين لتجاوز الموضوعية، بمعنى أن يلتزم المدقق بالعدالة، بالإضافة إلى التحرر من تعارض المصالح (التميمي، ٢٠١٨: ٥٧).

٣. **الكفاءة والعناية المهنية:** تعد الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي عنصراً جوهرياً في إداء مهام وظيفة التدقيق الداخلي داخل الشركة وهي تشمل: المعرفة والمهارة والخبرة، واستمرارية تأهيل المدقق الداخلي ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل من أعضاء إدارة قسم التدقيق الداخلي (الدوجي، ٢٠١٠: ٢٤٦)، فقد أشار (Trotman, 2018: 237) إلى أن كفاءة المدقق الداخلي يمكن قياسها من خلال (الخبرة، الشهادات العلمية والمهنية، التدريب)، إذ يجب على المدقق الداخلي أن يمتلك المهارة، والمعرفة والخبرة وغير ذلك من المؤهلات اللازمة لأداء مسؤولياته (Haron et al, 2004: 1150)، وتفرض الكفاءة والعناية المهنية الواجبة على المدققين الداخليين الالتزامات التالية (ALBeksh, 2016: 616).

أ. الحفاظ على المعرفة والمهارة المهنية بالمستوى المطلوب لضمان حصول الشركة على خدمة مهنية متخصصة.

ب. يجب على المدقق العمل بجد وفقاً للمعايير المهنية المعمول بها عند تقديم الخدمات المهنية.

٤. **المؤهلات:** تعتبر المؤهلات أحد المعايير الشخصية الواجب توافرها بالمدقق الداخلي، والتي تتبع أهميتها من وجود أطراف متعددة تعتمد على رأي المدقق الداخلي في التقارير المالية (بوزيد، ٢٠١٧: ٨). وتشمل المؤهلات (الشهادات العلمية والمهنية، والخبرة والتدريب)، ويعد التأهيل العلمي من أهم المحددات لجودة التدقيق الداخلي فهي تساعد على تحسين ادائه المهني (مبارك، ٢٠١٠: ٣٢). أما الخبرة فهي ترتبط بالمدة الزمنية التي يستغرقها المدقق الداخلي في انجاز عمله، فضلاً عن عدد المعاملات التي يدققها، ومن الناحية الفنية، ستزداد خبرة المدقق الداخلي مع مزيد من الخبرة في أداء مهام التدقيق الداخلي، وبالتالي سوف توفر الخبرة المتزايدة مزيداً من جودة التدقيق (Bouhawia et al., 2015: 60).

٥. **إدارة وظيفة التدقيق الداخلي:** ويشمل تحديد، وتطبيق، وترقية أعضاء فريق التدقيق الداخلي، وكذلك التنسيق بين عمليات التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي. وتعني إدارة وظيفة التدقيق الداخلي على وجوب قيام مدير قسم التدقيق الداخلي بوضع وإدارة السياسات والإجراءات والخطط اللازمة لتوجيه أعمال قسم التدقيق الداخلي بشكل فاعل، بما يضمن إضافة قيمة للشركة، بما يتماشى مع أهداف الشركة (لظن، ٢٠١٦: ٢٢-٢٣).

٦. **طبيعة العمل:** ويشمل طبيعة العمل المنجز لوظيفة التدقيق الداخلي بما في ذلك مجالات التخطيط ومراجعة وفحص وتقييم المعلومات وتوصيل النتائج، ومدى اعتماد الإدارة على توصيات المدقق الداخلي (Haron et al, 2004: 1150).

٧. **توصيل النتائج:** يتعلق معيار توصيل النتائج بضرورة قيام المدققين الداخليين بإيصال نتائج المهمة، وأن تشمل هذه العملية أهداف المهمة، ونطاقها فضلاً عن التوصيات، ويجب أن تتصف عملية الإيصال بالدقة والموضوعية، والإفصاح عن عدم الالتزام بالمعايير وأثر ذلك على مهمة التدقيق، مع تحديد المتطلبات والالتزام بها عند إعداد وإبلاغ النتائج (لظن، ٢٠١٦: ٢٣).

خامساً. مفهوم حوكمة الشركات: بدأ الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية تقريرها المشكل من قبل مجلس التقارير المالية (Cadbury) لحوكمة الشركات في بورصة لندن بعنوان "الأبعاد المالية لحوكمة الشركات"، ولكن بعد ظهور الأزمة المالية عام (٢٠٠٨)، ومع انفجار الأزمات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام (١٩٩٧) وتعرض عدد من الشركات لاسيما الشركات الأمريكية منها شركة (Enron) و (WorldCom) للاتصالات و(BCCI)، وكذلك افلاس شركة (Parmalat) الإيطالية للألبان عام (٢٠٠٣) (علي والجوهر، ٢٠١٧: ١٦٥).

إذ يعرفها (Grossi et al., 2015, 277) على أنها: الأنظمة التي يتم من خلالها توجيه الشركات والسيطرة عليها، وهي بالتالي ملائمة لجميع العمليات التنظيمية، مثل الشركات المملوكة للدولة والشركات غير الهادفة للربح. في حين أشار (Cornelius) على أنها: نظام إشرافي ورقابي على مديري الشركات لتعزيز أهداف واستراتيجيات الشركة وتنفيذها (المناصر، ٢٠١٣: ٢١).

وتعرف الحوكمة أيضاً بأنها: أداة يمكن استخدامها لإيجاد حل للمشاكل الناشئة بين الإدارة والمساهمين. ومن جهة أخرى، لا تعني حوكمة الشركات فقط مجرد الالتزام بمجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيراً ضيقاً وحرفياً، وإنما هي ثقافة وأسلوب في ضبط العلاقة بين المساهمين، وإدارة الشركة، والمتعاملين معها (أحمد، ٢٠١٩: ٧٣). بينما يرى (Hamza, 2018: 171) على أنها: الإطار العام لإجراءات الرقابة التي يتبعها مجلس الإدارة، والمبادئ التوجيهية التي يتبعونها. ويعرفها الباحث بأنها: الإدارة الرشيدة للشركات من خلال مجموعة من القوانين والقواعد والأسس التي تضمن الشفافية وتطبيق القانون، أو هي مجموعة من الأطر التنظيمية والإدارية والقانونية والمالية التي تنظم العلاقة بين الإدارة والمالكين (المستثمرين وحملة الأسهم) والمستفيدين الآخرين. **سادساً. أهمية ومزايا حوكمة الشركات:** فالحوكمة لها أهمية كبرى فيما يخص الشركات، والمساهمين، والإدارة وذلك على النحو الآتي:

١. تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين (كيرزان، ٢٠١٣: ٩٤).

٢. تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، وحق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل (السعداوي، ٢٠١٦: ٢٧٥).

٣. تحسين وتطوير إدارة الشركة، ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة وضمن اتخاذ القرارات على أسس سليمة، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء (زينب، ٢٠١٦: ٦٢).

٤. توفير معلومات عادلة ودقيقة وشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة والمساهمة في صنع واتخاذ القرارات كافة وبأفضل الطرق (جواد، ٢٠١٧: ٨).

سابعاً. **آليات حوكمة الشركات:** تعد آليات حوكمة الشركات بأنها: التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح كافة، بشكل يضمن للشركة إدارة مستقرة وسليمة وبقاءها في بيئة الأعمال (حسن ومحسن، ٢٠١٦: ٤٨٨). وتعمل آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال أحكام الرقابة والسيطرة على إداء إدارة الشركة، أي أن الهدف من آليات الحوكمة دفع المديرين نحو تعظيم قيمة الشركة من خلال تحسين الإداء المالي لها (الجزراوي وخضير، ٢٠١٤: ٢٦٦)، وقد اختلف الباحثون في تحديد تلك الآليات باختلاف البيئة المحيطة بالشركات وتبعاً للعوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية من دولة الى أخرى، ألا أن العديد من الكتاب والباحثين اتفقوا على تقسيم آليات حوكمة الشركات إلى قسمين هما آليات داخلية وآليات خارجية:

١. **مجلس الإدارة:** يعد مجلس الإدارة من أكثر آليات حوكمة الشركات الداخلية أهمية لأنه يمثل إطار الحوكمة، وذلك لأنه السلطة العليا في إدارة الشركة الذي ترجع إليه الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات لتحقيق مصلحة أصحاب الأسهم والأطراف ذات العلاقة الذين منحوا السلطة العليا في إدارة الشركة هذا التفويض (انشاصي، ٢٠١٥: ٣٣). وقد وصف (Robert Monks & Nell Minow) مجلس الإدارة بأنه: الرابط بين الاشخاص الذي يوفر رأس المال، والأشخاص الذين يستخدمون المال لغرض خلق قيمة للشركة (البلداوي وآخرون، ٢٠١٢: ٨).

٢. **لجنة التدقيق:** تعد لجنة التدقيق (AC) أحد آليات حوكمة الشركات التي لها دور في زيادة الدقة والشفافية في المعلومات التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها الرقابي في عملية اعداد التقارير المالية وأشرفها على وظيفة الرقابة الداخلية في الشركات وتدعيم استقلاليتها، حيث ازداد الاهتمام بالدور التي تلعبه في السنوات القليلة الماضية لأنها أداة حوكمة الشركات التي تهدف إلى زيادة استجواب مجلس الإدارة وزيادة دور المدقق واستقلاليتها (يعقوب وعباس، ٢٠١٤: ٤٨). إذ يعرفها (Louis Braiott) على أنها أحد اللجان الفرعية المشكلة من قبل مجلس الإدارة، وتضم في عضويتها عدد من الأعضاء التابعين لمجلس الإدارة غير التنفيذيين بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء بضمنهم رئيس اللجنة، من أجل الإشراف، ومتابعة أداء عمل المدقق الداخلي والخارجي وإدارة المخاطر، وأخيراً مدى الالتزام من تطبيق مبادئ الحوكمة داخل الشركة (للو ورفو، ٢٠١٩: ٤٢٦). ويجب أن يتم اختيار لجنة التدقيق بطريقة شفافة وموضوعية، ومراعاة المهارات والمعرفة والخبرة المالية والتجربة من بين العوامل التي تحتاج إليها الشركات عند تعيين لجنة التدقيق (Nor & Iskak, 2018: 110).

٣. **التدقيق الخارجي:** يمثل التدقيق الخارجي ركناً أساسياً ومؤثراً في حوكمة الشركات، وذلك نتيجة لما يقوم به من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، عن طريق إبداء رأيه الفني المحايد في مدى عدالة وصدق القوائم المالية التي تعدها الشركات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي (حسن، ٢٠١٢: ٢١١)، لذلك فإن الدور الذي يقوم به المدقق الخارجي يعتبر دوراً جوهرياً وفعالاً في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين المساهمين وإدارة الشركة (حسن ومحسن، ٢٠١٦: ٤٩٠).

٤. **القوانين والأنظمة:** وترجع أهمية الآليات الداخلية للحوكمة إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والأنظمة والتشريعات التي غالباً ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الأطراف ذات العلاقة الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الأطراف الأساسيين في عملية الحوكمة (حسن، ٢٠١٢: ٢١١).

ثامناً. تأثير جودة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات: تُعد طبيعة التدقيق الداخلي وظيفية تقييمية من حيث مدى جودة هذه الخدمة المقدمة داخل الشركات، بهدف فحص ومراجعة وتقييم أنشطة الشركة كافة. لذلك تعمل وظيفة التدقيق الداخلي على مساعدة الأفراد للقيام بالمهام المكلفين بها بدرجة عالية من الكفاءة والجودة، وذلك عن طريق توفير الدراسة والتحليل والتقييم وتقديم كافة الاستشارات والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها داخل الشركات. بالتالي فإن الإدارة سوف تكون بحاجة لوظيفة تدقيق داخلي مستقلة يتمتع منتسبوها بالكفاءة والمهارة والخبرة، وذلك لتوفير المعلومات الموضوعية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

وقد تناولت العديد من الدراسات والبحوث العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات: ١. يُعد نشاط التدقيق الداخلي من حيث مدى جودة الخدمة المقدمة من الأنشطة الداعمة للحوكمة، حيث وضع المدققين الداخليين على عاتقهم الكثير من الخدمات لمواجهة التطور الكبير في مفهوم الحوكمة، وذلك بما يتوافق مع متطلبات الرقابة الشاملة المستمرة على كافة الأنشطة المطبقة والمنفذة داخل الشركات، وينبغي أن يسهم نشاط التدقيق الداخلي في عمليات الحوكمة بوساطة تحسين وتقييم عمليات الحوكمة، وذلك من خلال (التحقق من وضع القيم والأهداف وتوصليها، مراقبة عمليات إنجاز الأهداف المخطط لها، التحقق من الحفاظ على القيم بالشركة) (الدوغجي، ٢٠١٠).

٢. يعتبر التدقيق الداخلي من حيث مدى جودة الخدمة المقدمة محرك رئيسي لإفصاح الشركات التي تهدف إلى زيادة جودة المعلومات المالية لضمان الشفافية في إعداد التقارير المالية ولزيادة الثقة بين المديرين والمساهمين. (Drogalas et al., 2016).

٣. آلية حوكمة الشركات لها دوراً مهماً في تعزيز وظيفة التدقيق في الشركات لأنها تساعد في ضمان قيام مديري إدارة الشركات بتعيين مدققين ذوي جودة عالية يقومون بمراقبة مستقلة وفعالة لعملية إعداد التقارير المالية (Shan, 2014).

٤. يعد التدقيق الداخلي من حيث مدى جودة الخدمة المقدمة أداة داعمة وفعالة لحوكمة الشركات باعتباره نشاط مستقل وموضوعي وتأكيدي واستشاري يهدف إلى إضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها، وعليه لكي تحقق الشركة أهدافها يجب أن تتأكد أن وحدات التدقيق ذات جودة عالية، حيث تفترض آليات حوكمة الشركات الفعالة توفير تدقيق عالي الجودة للشركة، لتحسين دقة أنظمة التقارير المالية (Narcisa & Elena, 2017).

٥. التدقيق الداخلي من حيث مدى جودة الخدمة المقدمة جزء لا يتجزأ من حوكمة الشركات، حيث تحدد آليات حوكمة الشركات تحقيق أهداف الشركة، والفهم الكامل للعوامل والمخاطر المختلفة التي تهدد تحقيق هذه الأهداف، ومن أجل تحسين إدارة الشركة (Zou, 2019: 65-67).

٦. تعد جودة التدقيق الداخلي أداة لتحقيق الدقة والموضوعية في المعلومات وزيادة الثقة والاعتمادية في التقارير المالية، باعتبار أن التدقيق الداخلي أحد دعائم الإدارة الناجحة لما يمثل من مصدر

- للمعلومات للإدارة (علي، ٢٠١٩: ١٦٤)، إذ يرى (Sulaiman, 2011: 22) بأن جودة التدقيق الداخلي هي: الوفاء بمتطلبات معايير التدقيق الداخلي أثناء عملية التدقيق.
٧. تعد آليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، وتركيز الملكية) بأن لها تأثير ذو دلالة إحصائية في اختيار المدقق ذو الجودة العالية في الشركات (Dwekat et al., 2018: 51-52).
٨. التدقيق الداخلي هو نظام للمعلومات يعتمد في جودته على ثلاثة عوامل وهي جودة المدخلات والمتمثلة (مستوى التعليم، والخبرة، والاستقلالية والموضوعية)، وجودة العمليات والمتمثلة (الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق، وقواعد السلوك المهني واجراء عمليات التدقيق واكتشاف الغش)، وجودة المخرجات والمتمثلة (بالقيمة التي يضيفها تقرير المدقق الداخلي، ومدى اكتشاف حالات الغش، ومدى تنفيذ الشركة لتوصيات التدقيق الداخلي) (مليجي، ٢٠١٣: ٧).
٩. الحفاظ على خبرة واستقلالية قسم التدقيق الداخلي أمر مهم لتحسين جودة وفعالية حوكمة الشركات، (Khan, 2016)، (El-Kassar et al., 2014).

المحور الثالث: الإطار الميداني للدراسة

أولاً. التحليل الوصفي لعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مدراء قسم التدقيق والرقابة، المدققين الداخليين، والمحاسبين على وجه التحديد في الشركات المصرفية الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ ركزت الدراسة في اختيار مجتمع العينة أن يكون أفرادها من بين الذين تتوافر لديهم الخبرة العلمية والعملية في الاختصاص والقدرة على الحكم بهدف التوصل إلى النتائج الخاصة بالبحث. وتكونت عينة البحث من (١٨) مصرف من أصل (٤٠) مصرفاً، أي بنسبة (٤٥%)، من خلال تصميم نموذج استمارة استبانة موجهة لتلك المصارف، وقد اعتمد الباحث على عينة قوامها (١٥٤) استمارة لغاية البحث والتحليل. فيما يتعلق بتوصيف مفردات عينة الدراسة، إذ أظهر التحليل الإحصائي الوصفي نتائج التكرارات كما موضح في الجدول (١).

الجدول (١): توزيع أفراد عينة الدراسة

توزيع افراد العينة حسب العنوان الوظيفي		
النسبة المئوية %	التكرار	العنوان الوظيفي
٩,٧	١٥	رئيس قسم الرقابة والتدقيق
٧,٨	١٢	معاون رئيس قسم الرقابة والتدقيق
٦٧,٥	١٠٤	مدقق داخلي
١٤,٩	٢٣	محاسب
١٠٠	١٥٤	المجموع
توزيع افراد العينة حسب المؤهلات العلمية		
النسبة المئوية %	التكرار	المؤهلات العلمية
١٣	٢٠	ماجستير
٧٩,٩	١٢٣	بكالوريوس
٦,٥	١٠	دبلوم
٠,٦	١	إعدادية
١٠٠	١٥٤	المجموع

توزيع افراد العينة حسب المؤهلات العلمية		
النسبة المئوية %	التكرار	التخصص العلمي
٦٦,٩	١٠٣	محاسبة
١٤,٣	٢٢	علوم مالية ومصرفية
١١	١٧	إدارة الاعمال
٣,٩	٦	إدارة المصارف
٣,٩	٦	الإحصاء
٠,٦	١	الاعدادية
١٠٠	١٥٤	المجموع

ثانياً. وتحليل النتائج في ضوء إجابات عينة الدراسة: من أجل الوصول إلى أهداف البحث استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالتفاعل مع الأحداث والظواهر والممارسات الموجودة والمتاحة للبحث والقياس كما هي دون التدخل في مجرياتها وقد تم وضع معيار للإجابة على الأسئلة، وذلك كي يسترشد بها المستجيب عند قيامه بتعبئة أسئلة الاستبانة، وهذا المعيار مقياس ليكرت ذو الأبعاد الخمسة (Likert Five Points Scale) للإجابة على أسئلة الاستبانة، وهو مقياس يدرج من علاقة قوية موجبة إلى علاقة قوية سالبة والذي تتراوح درجاته ما بين (١)، لا أتفق، (٥)، أتفق بشدة .

١. المتغير المستقل (جودة التدقيق الداخلي): يتضح من الجدول (٢)، بأن مستوى إدراك الأفراد المبحوثين لجودة التدقيق الداخلي ومعايير السبعة (الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة والعناية المهنية للمدقق، المؤهلات، طبيعة العمل، إدارة وظيفة التدقيق الداخلي، توصيل النتائج) مرتفعاً، إذ تراوحت متوسطاتها ما بين (٤,٠٤٧٦-٤,٤١٨٨) وهذه النتيجة تفسر اهتمام الشركات المصرفية بمعايير جودة التدقيق الداخلي للمدققين الداخليين. وتدعم هذه النتائج دراسة (Dessye, 2019) التي أظهرت تطبيقاً لمعايير جودة التدقيق الداخلي على الشركات الأثيوبية، إذ تراوحت متوسطاتها ما بين (٣,١١٠-٤,٦٧٠)، وقد تمت ملاحظة أعلى مستوى للوسط الحسابي لمعايير (إدارة وظيفة التدقيق الداخلي، الموضوعية، والاستقلالية)، بمقدار (٤,٦٧٠، ٤,٥٠٠، ٤,٣٣٠) على التوالي. الجدول (٢): التحليل الوصفي لآراء الأفراد المبحوثين لأبعاد المتغير المستقل جودة التدقيق الداخلي

ت	معايير جودة التدقيق الداخلي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الوزن النسبي	الاهمية النسبية	اتجاه الإجابة
١	الاستقلالية	٤,١٤٤٥	٠,٥٣٨	٨٢,٨٩	٦	اتفق
٢	الموضوعية	٤,٠٤٧٦	٠,٥٨٨	٨٠,٩٥٢	٧	اتفق
٣	الكفاءة والعناية المهنية	٤,٤١٨٨	٠,٤٥٥	٨٨,٣٧٦	١	اتفق بشدة
٤	المؤهلات	٤,٤١٨٨	٠,٤٧٥	٨٨,٣٧٦	٢	اتفق بشدة
٥	طبيعة العمل	٤,٢٥٧٦	٠,٤٦١	٨٥,١٥٢	٥	اتفق بشدة
٦	إدارة وظيفة التدقيق الداخلي	٤,٤١٤	٠,٤٨٥	٨٨,٢٨	٣	اتفق بشدة
٧	توصيل النتائج	٤,٣٠٠٩	٠,٥٤٩	٨٦,٠١٨	٤	اتفق بشدة
	جودة التدقيق الداخلي	٤,٢٨٦	٠,٣٤٢	٨٥,٧٢		اتفق بشدة

٢. المتغير التابع (حوكمة الشركات): يتضح من الجدول (٣) بأن مستوى إدراك الأفراد المبحوثين لآليات حوكمة الشركات الأربعة (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الخارجي، القوانين والأنظمة) مرتفعاً، إذ تراوحت متوسطاتها ما بين (٤,٠٠٣٩-٤,٣١٨٢) وهذه النتيجة تفسر اهتمام الشركات المصرفية بآليات حوكمة الشركات بما يتفق مع دراسة (El-Kassar et al., 2014: 112).

الجدول (٣): التحليل الوصفي لآراء الأفراد المبحوثين لآليات المتغير التابع حوكمة الشركات

ت	آليات حوكمة الشركات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الوزن النسبي	الأهمية النسبية	اتجاه الإجابة
١	مجلس الإدارة	٤,٠٠٣٩	٠,٤٧٣	٨٠,٠٧٨	٤	اتفق
٢	لجنة التدقيق	٤,١٣٨٢	٠,٣٩٢	٨٢,٧٦٤	٢	اتفق
٣	التدقيق الخارجي	٤,١٤٧٢	٠,٥٤٢	٨٢,٩٤٤	٣	اتفق
٤	القوانين والأنظمة	٤,٣١٨٢	٠,٤٤٢	٨٦,٣٦٤	١	اتفق بشدة
	حوكمة الشركات	٤,١٥١٩	٠,٣٦٢	٨٣,٠٣٨		اتفق

ثالثاً. تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة: يتضح من خلال معطيات الجدول (٤) نتائج قيم معامل الارتباط (Pearson) بين متغير الدراسة المستقل (جودة التدقيق الداخلي)، ومتغير الدراسة التابع (حوكمة الشركات). إذ يستخدم معامل ارتباط بيرسون (Pearson) لاكتشاف قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين أو أكثر.

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين جودة التدقيق الداخلي المتمثلة بمعايير التدقيق الداخلي وآليات حوكمة الشركات: يتضح من الجدول (٤)، أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين جودة التدقيق الداخلي المتمثلة بمعايير التدقيق الداخلي وآليات حوكمة الشركات، إذ بلغ معامل الارتباط بين جودة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات (٠,٦٤٥**) عند مستوى دلالة (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (١٠,٤٠٢) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (١,٩٨٤)، وهذا يعني قبول الفرضية والتي تنص على أنه (توجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين جودة التدقيق الداخلي المتمثلة بمعايير التدقيق الداخلي وآليات حوكمة الشركات). إذ جاءت نتائج تحليل علاقات الارتباط كما هي مبينة في الجدول (٤):

الجدول (٤): قيم معاملات الارتباط بين أبعاد جودة التدقيق الداخلي وآليات حوكمة الشركات

المتغير المستقل	أبعاد المتغير المستقل	قيمة الارتباط ومستوى الدلالة	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الدلالة
متغير الشركات	الاستقلالية	قيمة الارتباط ٠,٤٣٤**	٥,٩٤١	١,٩٨٤	معنوية
	الموضوعية	قيمة الارتباط ٠,٣١٧**	٤,١١٩		معنوية
	الكفاءة والعناية المهنية	قيمة الارتباط ٠,٣٧٨**	٥,٠٣٩		معنوية
	المؤهلات	قيمة الارتباط ٠,٣٧٦**	٥,٠٠٥		معنوية
	طبيعة العمل	قيمة الارتباط ٠,٤٣٦**	٥,٩٦٨		معنوية
	إدارة وظيفية التدقيق الداخلي	قيمة الارتباط ٠,٤٩٤**	٧,٠١٣		معنوية
	توصيل النتائج	قيمة الارتباط ٠,٦٠٧**	٩,٤١٥		معنوية
	جودة التدقيق الداخلي	قيمة الارتباط ٠,٦٤٥**	١٠,٤٠٢		معنوية

رابعاً. اختبار وتحليل التأثير بين متغيرات الدراسة: يختص هذا المبحث باختبار فرضيات التأثير التي حددها البحث، لغرض تحديد إمكانية الحكم عليها بالقبول أو الرفض.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين جودة التدقيق الداخلي المتمثلة بمعايير التدقيق الداخلي وآليات حوكمة الشركات: إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة بين جودة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات (١٠٨,١٩٦). وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (٣,٩٤) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وبناءً عليه نقبل الفرضية، والتي تنص على أنه (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لجودة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات) عند مستوى دلالة (٥%) أي بدرجة ثقة (٩٥%)، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (٠,٤١٦) يتضح بأن جودة التدقيق الداخلي تفسر ما نسبته (٤١%) من المتغيرات التي تطرأ على حوكمة الشركات، ويتضح من خلال قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (٠,٦٨٣) بأن زيادة جودة التدقيق الداخلي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة حوكمة الشركات بنسبة (٦٨%)، وهذه النتائج تدعم دراسة (Drogalas et al., 2016)، إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة بين جودة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات (٢١,٥٢٤)، عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٤٧٣)، و يتضح من خلال قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (٠,٢١٧) بأن زيادة جودة التدقيق الداخلي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة حوكمة الشركات بنسبة (٢٢%) (Drogalas et al., 2016: 575).

الجدول (٥): تحليل تأثير جودة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات

المتغير المستقل	المتغير التابع	(a)	(β)	Adj.R ²	(R ²)	(F) المحسوبة	(F) الجدولية
جودة التدقيق الداخلي	حوكمة الشركات	١,٢٢٦	٠,٦٨٣	٠,٤١٢	٠,٤١٦	١٠٨,١٩٦	٣,٩٤
F الجدولية = (٠,٠٥, ١٥٣, ١) = ٣,٩٤							
Sig. ٠,٠٠٠							

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد الاستقلالية في حوكمة الشركات: إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة بين بعد الاستقلالية في حوكمة الشركات (٣٥,٢٩٠). وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (٣,٩٤)، وبناءً عليه نقبل الفرضية والتي تنص على أنه (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد الاستقلالية في حوكمة الشركات)، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (٠,١٨٨) يتضح بأن بعد الاستقلالية تفسر ما نسبته (١٨%) من المتغيرات التي تطرأ على حوكمة الشركات.

الجدول (٦): تحليل تأثير بعد الاستقلالية في حوكمة الشركات

المتغير المستقل	المتغير التابع	(a)	(β)	Adj.R ²	(R ²)	(F) المحسوبة	(F) الجدولية
جودة التدقيق الداخلي	حوكمة الشركات	٢,٩٣٩	٠,٢٩٣	٠,١٨٣	٠,١٨٨	٣٥,٢٩٠	٣,٩٤

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد الموضوعية في حوكمة الشركات: إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة بين بعد الموضوعية في حوكمة الشركات (١٦,٩٧٠). وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (٣,٩٤)، وبناءً عليه نقبل الفرضية والتي تنص على أنه (يوجد تأثير ذو

دلالة احصائية لبعد الموضوعية في حوكمة الشركات)، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (٠,١٠٠) يتضح بان بعد الموضوعية تفسر ما نسبته (١٠%) من المتغيرات التي تطرأ على حوكمة الشركات.

الجدول (٧): تحليل تأثير بعد الموضوعية في حوكمة الشركات

المتغير المستقل	المتغير التابع	(a)	(β)	Adj.R ²	(R ²)	(F) المحسوبة	(F) الجدولية
جودة التدقيق الداخلي	حوكمة الشركات	٣,٣٦٢	٠,١٩٥	٠,٠٩٥	٠,١٠٠	١٦,٩٧٠	٣,٩٤

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد الكفاءة والعناية المهنية للمدقق الداخلي في حوكمة الشركات: إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة بين بعد الكفاءة والعناية المهنية في حوكمة الشركات (٢٥,٣٩٤)، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (٣,٩٤)، وبناءً عليه نقبل الفرضية والتي تنص على أنه (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد الكفاءة والعناية المهنية للمدقق الداخلي في حوكمة الشركات)، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (٠,١٤٣) يتضح بان بعد الكفاءة والعناية المهنية تفسر ما نسبته (١٤%) من المتغيرات التي تطرأ على حوكمة الشركات.

الجدول (٨): تحليل تأثير بعد الكفاءة والعناية المهنية للمدقق الداخلي في حوكمة الشركات

المتغير المستقل	المتغير التابع	(a)	(β)	Adj.R ²	(R ²)	(F) المحسوبة	(F) الجدولية
جودة التدقيق الداخلي	حوكمة الشركات	٢,٨٢٢	٠,٣٠١	٠,١٣٨	٠,١٤٣	٢٥,٣٩٤	٣,٩٤

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد المؤهلات في حوكمة الشركات: إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة بين بعد المؤهلات في حوكمة الشركات (٢٥,٠٥١). وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (٣,٩٤)، وبناءً عليه نقبل الفرضية والتي تنص على أنه (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد المؤهلات في حوكمة الشركات)، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (٠,١٤١) يتضح بان بعد المؤهلات تفسر ما نسبته (١٤%) من المتغيرات التي تطرأ على حوكمة الشركات.

الجدول (٩): تحليل تأثير بعد المؤهلات في حوكمة الشركات

المتغير المستقل	المتغير التابع	(a)	(β)	Adj.R ²	(R ²)	(F) المحسوبة	(F) الجدولية
جودة التدقيق الداخلي	حوكمة الشركات	٢,٨٨٣	٠,٢٨٧	٠,١٣٦	٠,١٤١	٢٥,٠٥١	٣,٩٤

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد طبيعة العمل في حوكمة الشركات: إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة بين بعد طبيعة العمل في حوكمة الشركات (٣٥,٦٢١). وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (٣,٩٤)، وبناءً عليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد طبيعة العمل في حوكمة الشركات)، ومن خلال

قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (٠,١٩٠) يتضح بان بعد طبيعة العمل تفسر ما نسبته (١٩%) من المتغيرات التي تطرأ على حوكمة الشركات.

الجدول (١٠): تحليل تأثير بعد طبيعة العمل في حوكمة الشركات

المتغير المستقل	المتغير التابع	(a)	(β)	Adj.R ²	(R ²)	(F) المحسوبة	(F) الجدولية
جودة التدقيق الداخلي	حوكمة الشركات	٢,٦٩٥	٠,٣٤٢	٠,١٨٥	٠,١٩٠	٣٥,٦٢١	٣,٩٤

الفرضية الفرعية السادسة: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد إدارة وظيفة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات : إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة بين بعد إدارة وظيفة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات (٤٩,١٨٠)، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (٣,٩٤)، وبناءا عليه نقبل الفرضية والتي تنص على أنه (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد إدارة وظيفة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات)، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (٠,٢٤٤) يتضح بان بعد إدارة وظيفة التدقيق الداخلي تفسر ما نسبته (٢٤%) من المتغيرات التي تطرأ على حوكمة الشركات.

الجدول (١١): تحليل تأثير بعد إدارة وظيفة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات

المتغير المستقل	المتغير التابع	(a)	(β)	Adj.R ²	(R ²)	(F) المحسوبة	(F) الجدولية
جودة التدقيق الداخلي	حوكمة الشركات	٢,٥٢٠	٠,٣٧٠	٠,٢٣٩	٠,٢٤٤	٤٩,١٨٠	٣,٩٤

الفرضية الفرعية السابعة: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد توصيل النتائج في حوكمة الشركات: إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة بين بعد توصيل النتائج في حوكمة الشركات (٨٨,٦٤٢)، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (٣,٩٤)، وبناءا عليه نقبل الفرضية والتي تنص على أنه (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لبعد توصيل النتائج في حوكمة الشركات)، ومن خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (٠,٣٦٨) يتضح بان بعد توصيل النتائج تفسر ما نسبته (٣٦%) من المتغيرات التي تطرأ على حوكمة الشركات.

الجدول (١٢): تحليل تأثير بعد توصيل النتائج في حوكمة الشركات

المتغير المستقل	المتغير التابع	(a)	(β)	Adj.R ²	(R ²)	(F) المحسوبة	(F) الجدولية
جودة التدقيق الداخلي	حوكمة الشركات	٢,٤٣٠	٠,٤٠٠	٠,٣٦٤	٠,٣٦٨	٨٨,٦٤٢	٣,٩٤

خامساً. الاستنتاجات والتوصيات:

أ. الاستنتاجات:

١. تعد جودة التدقيق الداخلي أداة لتحقيق الدقة والموضوعية في المعلومات وزيادة الثقة والاعتمادية في التقارير المالية، باعتبارها أحد دعائم الإدارة الناجحة لما يمثلها من مصدر للمعلومات للإدارة.
٢. آليات حوكمة الشركات لها دوراً مهماً في تعزيز وظيفة التدقيق في الشركات المصرفية، لأنها تساعد في ضمان قيام مديري إدارة الشركات بتعيين مدققين ذوي جودة عالية يقومون بمراقبة مستقلة وفعالة لعملية إعداد التقارير المالية.

٣. أكدت عينة الدراسة على أن أكثر أبعاد جودة التدقيق الداخلي المتمثلة بمعايير التدقيق الداخلي تأثيراً على آليات حوكمة الشركات هي بعد (توصيل النتائج) الذي يقوم به قسم التدقيق الداخلي، إذ كانت نسبة (F) بين بعد توصيل النتائج وآليات حوكمة الشركات هو (٨٨,٦٤٢).
٤. أن الشركات المصرفية تقوم بدورات تدريبية لكوادر قسم التدقيق الداخلي لغرض رفع الكفاءة والمهنية، حيث بلغت نسبة المشاركة في دورات تدريبية (٨٩,٢%)، مما يعكس ذلك شمول عينة الدراسة على الكفاءات المهنية والعملية، بما يتفق مع دراسة (الجنابي، ٢٠١٩).
٥. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من أبعاد جودة التدقيق الداخلي في آليات حوكمة الشركات، حيث بلغت قيمة (F) بين جودة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات هي (١٠٨,١٩٦)، وذلك بما يتفق مع دراسة (Bilal & Twafik, 2018)، (Drogalas et al., 2016).
٦. أظهرت نتائج اختبار العلاقة بين متغيري الدراسة، جودة التدقيق الداخلي وآليات حوكمة الشركات مستويات ارتباط إيجابية طردية ومعنوية بصورة إجمالية، وبمستوى (جيد) وكان أعلى معامل ارتباط هو (٠,٦٠٧) بين بعد (توصيل النتائج) وآليات حوكمة الشركات ككل، إذ أنه كلما زادت جودة التدقيق الداخلي كلما أدى ذلك إلى تفعيل حوكمة الشركات، بما يتفق مع دراسة (Drogalas et al., 2016).

ب. التوصيات:

١. العمل على إنشاء لجنة تختص بشؤون حوكمة الشركات في كل شركة كلجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة التدقيق تسمى لجنة حوكمة الشركات، والعمل على دعمها بالكفاءات والكوادر البشرية التي تمكّنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفاعلية المطلوبة.
 ٢. ضرورة وجود منظمات راعية لمهنة التدقيق الداخلي، تعمل على وضع قواعد أو معايير، فضلاً عن وضع دليل ينظم أعمال هذه المهنة، ويؤمن استقلالية هذه الوظيفة لتأخذ دورها الصحيح في حماية أصحاب المصالح في الشركة.
 ٣. متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الداخلي، وتنظيم دورات تدريبية للمدققين الداخليين لزيادة فعالية جودة التدقيق الداخلي، مع ضرورة أن يتم تأهيل وتدريب المدقق الداخلي في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على العمل في ظل تكنولوجيا المعلومات.
 ٤. تعزيز ودعم الدور الحوكمي للتدقيق الداخلي ومنح الصلاحيات لضمان استمرارية الحوكمة لأن غيابها يعني الفوضى والانهيار، بالإضافة إلى ذلك، المزيد من الدعم بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف.
- أولاً. المصادر العربية:
- أ. الرسائل والاطاريح العلمية:

١. أحمد، محمد مشرح علي، (٢٠١٩)، قياس أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على جودة التقارير المتكاملة: دراسة تطبيقية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
٢. انشاصي، رولا عبد المجيد محمد، (٢٠١٥)، دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٣. بوزيد، زبيدة، (٢٠١٧)، تأثير معدل دوران المدقق الخارجي على مبدأ الاستقلالية: دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
٤. الجناحي، علي ناظم مهدي، (٢٠١٩)، دور أخلاقيات السلوك المهني للمدقق الداخلي في تقييم وتحسين فاعلية إدارة مخاطر في الأصول السامة: دراسة تطبيقه في عينة من المصارف العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
٥. جودة، فكري عبد الغني محمد، (٢٠٠٨)، مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية: دراسة حالة بنك فلسطين، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٦. زقوت، محمود يحيى، (٢٠١٦)، مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٧. زينب، غزالي، (٢٠١٦)، دور الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف.
٨. الشاهين، عصام تركي، (٢٠١٥)، أثر تقييم مخاطر التدقيق في جودة التدقيق: دراسة تطبيقية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
٩. لظن، هيا مروان إبراهيم، (٢٠١٦)، مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
١٠. الماغوط، غنوه محمد، (٢٠١٧)، أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن على جودة التدقيق الداخلي: دراسة تطبيقية على البنوك الخاصة السورية، الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، سوريا.
١١. محمد، أسامة عمر إبراهيم، (٢٠١٧)، الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في زيادة موثوقية التقارير المالية، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
١٢. مريم، مهني، (٢٠١٧)، دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، الجزائر.
١٣. المناصير، عمر عيسى فلاح، (٢٠١٣)، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.

ب. الدوريات العلمية:

١. البكوع، فيحاء عبد الخالق، العلي، منهل مجيد احمد وحمودي، كبرى محمد طاهر، (٢٠١٨)، مساهمة تقنيات التدقيق المستمر ونماذجه في تحقيق جودة التدقيق والنهوض بمستوى إداء المدقق: دراسة تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٤، العدد ٤٤، الجزء ١.
٢. البلداوي، شاكر، الرفاعي، خليل وجلال، محمود، (٢٠١٢)، إدارة المخاطر في ظل أركان التحكم المؤسسي، مجلة المنصور، العدد ١٨، كلية المنصور الأهلية، بغداد، العراق.
٣. التميمي، هاشم حسن، (٢٠١٨)، أثر عدم تبني الدوران الإلزامي للمدقق الخارجي في جودة التدقيق واكتشاف الأخطاء، مجلة كلية الرافدين، العدد ٤٣، كلية الرافدين الجامعة، بغداد، العراق.
٤. التير، أحمد محمد والسريتي، المهدي مفتاح، (٢٠١٧)، العلاقة بين الكفاءة المهنية واستقلالية المراجع الداخلي في البيئة الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد ٦، العدد ١.
٥. الجزراوي، إبراهيم محمد علي وخضير، بشرى فاضل، (٢٠١٤)، تقويم حوكمة الشركات والياتها الداخلية في القوانين والتشريعات العراقية بحث تحليلي، مجلة كلية بغداد، العدد ٤٠.

٦. جواد، بان قاسم، (٢٠١٧)، دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الحوكمة، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد ٧، العدد ٤، جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغداد، العراق.
٧. حسن، بشرى عبد الوهاب محمد، ومحسن، حسين جليل، (٢٠١٦)، تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٢، العدد ٩٣.
٨. حسن، بشرى عبد الوهاب محمد، (٢٠١٢)، دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها، مجلة الغري، المجلد ٨، العدد ٢٢، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
٩. حمادي، صالح مهدي، إبراهيم، عمار غازي، وعبدالكريم، نزار معن، (٢٠١٩)، تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق: بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد العلمية، المجلد ٢٥، العدد ١١١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
١٠. الدوغجي، علي حسين، (٢٠١٠)، فاعلية التدقيق الداخلي والخارجي في دعم حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٥، العدد ٤، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
١١. السعداوي، صباح سلمان مطشر، (٢٠١٦)، الرقابة الداخلية ودورها في اسناد نظام حوكمة الشركات وحماية حقوق المساهمين، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١، العدد ٢٢، جامعة واسط، العراق.
١٢. شيخ، أرشد صديق عبدالله، (٢٠١٩)، أثر التزام مدقق الحسابات بأخلاقيات مهنة التدقيق على جودة الإداء المهنية، مجلة قه لاي زانست العلمية، المجلد ٤، العدد ١، كلية بولي تكنيك، جامعة بولي تكنيك، أربيل، العراق.
١٣. الطائي، بشرى فاضل خضير والكعبي، جعفر عبد الحسين حلو، (٢٠١٦)، أثر استقلالية المدقق على ممارسة التحفظ المحاسبي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٢، العدد ٨٩، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
١٤. علي، عبدالرحمن سعيد، (٢٠١٩)، الأزمة المالية وأثرها على جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ٤٥، الجزء ١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
١٥. علي، علي هاتف عبد والجوهر، كريمة علي كاظم، (٢٠١٧)، تحسين جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد ١٢، العدد ٤٢، النجف الأشرف.
١٦. عيسى، سمير كامل محمد، (٢٠٠٨)، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد ٤٥، العدد ١، جامعة الاسكندرية.
١٧. كيرزان، فاتن حنا، (٢٠١٣)، مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة (دراسة مقارنة)، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد ١٩، العدد ٤، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، عمان، الأردن.
١٨. للو، نسيم يوسف ورفو، رافي نزار جميل جميل، (٢٠١٩)، دور لجان التدقيق كأحد اليات حوكمة الشركات في التنبؤ بالفشل المالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ١١، العدد ١.

١٩. مبارك، الرفاعي ابراهيم، (٢٠١٠)، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد ٢، العدد ٢، كلية التجارة، جامعة طنطا.

٢٠. مجي، أحمد حسين نصيف وبيج، تيسير جواد كاظم علي، (٢٠١٦)، تقييم آليات جودة التدقيق الداخلي في العتبات المقدسة، مجلة كلية الاسلامية الجامعة، المجلد ٢، العدد ٣٧، جامعة الكوفة.

٢١. مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٣)، أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح: دراسة نظرية تطبيقية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، الغربية، مصر.

٢٢. هادي، علي حسين، (٢٠١٧)، استراتيجية الدور الحوكمي للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمنشآت المالية، مجلة الغري، المجلد ١٤، العدد ٣، جامعة الكوفة، العراق.

٢٣. يزيد، صالح محمد وأسماء، كسري، (٢٠١٧)، أثر تطبيق التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة جامعة القدس، المجلد ٢، العدد ٧، فلسطين.

٢٤. يعقوب، فيحان عبدالله و عباس، محمد عبد الجليل، (٢٠١٤)، انموذج مقترح لعمل لجان التدقيق في القطاع العام، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ٩، العدد ٢٩، جامعة بغداد، العراق.

ج. الكتب العلمية:

١. المشهداني، كمال علوان خلف وعبودي، عماد حازم، (٢٠٠٩)، اختبار الفرضيات الإحصائية، الطبعة ١، مكتب الجزيرة للطباعة والنشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

A. Dissertation & Thesis:

1. Dessye, Solomon, (2019), internal audit practice and its effect on company performance: case study in Ethiopian shipping and logistics service Enterprise. PhD Thesis. College of Business & Economics. Addis Ababa. Ethiopia.
2. Sulaiman, Noor Adwa, (2011), Audit Quality in Practice: A Study of Perceptions of Auditors, Audit Committee Members and Quality Inspectors. PhD Thesis. United Kingdom.

B. Journal Scientific:

1. Abdullah, Razimah, Ismail, Zubaidah & Smith, Malcolm, (2018), Audit committees' involvement and the effects of quality in the internal audit function on corporate governance. International Journal of Auditing, Vol., pp.1-18.
2. Al-Qtaish, Hasan Flayyeh, Baker, Abed Al Rahman Mohammad & Othman, Hussein Othman, (2014), The ethical rules of auditing and the impact of compliance with the ethical rules on auditing quality .International Journal of Research and Reviews in Applied Sciences (IJRRAS), Vol.18, No.3, pp.248-262.
3. ALBeksh, Hasen Mohamed, (2016), Compliance of auditors to ethics and rules of professional conduct and its impact on audit quality. Imperial Journal of Interdisciplinary Research (IJIR), Vol.2, No.12, pp.610-621.
4. Al-Ramahi, Nedat, Barakat, Abdullah & Shahwan, Yousef, (2014), the impact of corporate governance principles application on financial performance of public

- shareholding companies listed in Amman stock exchange. European journal of accounting auditing and finance research, Vol.2, No.6, pp. 100-117.
5. Aobdia, Daniel, (2019), Do practitioner assessments agree with academic proxies for audit quality? Evidence from PCAOB and internal inspections. Journal of Accounting and Economics, Vol.67, No.1, pp.144-174. Amsterdam. Netherlands.
 6. Becker, Connie L., De fond, Mark L., Jiambalve, James & Sybramanyan, K.R., (1998), The effect of audit quality on earning management. Contemporary Accounting Research, Vol.15, No.1, pp.1-24. United States of America.
 7. Bilal, Zaroug Osman & Twafik, Omar Igbal, (2018), The Influence of Internal Auditing on Effective Corporate Governance in the Banking Sector in Oman. European Scientific Journal, Vol.14, No.7, pp.257-271.
 8. Bouhawia, Mohammed S., Irianto, Gugus & Baridwan, Zaki, (2015), the effect of working experience, integrity, competence, and organizational commitment on audit quality: survey state owned companies in Libya. IOSR Journal of Economics and Finance, Vol.6, No.4, pp.60-67.
 9. De Angelo, Linda Elizabeth, (1981), Auditor size and audit quality. Journal of Accounting & Economics, Vol.3, No.3, pp. 183-199. Amsterdam. Netherlands.
 10. Drogalas, George, Arampatzis, Konstantinos & Anagnostopoulou, Evgenia, (2016), The relationship between corporate governance, internal audit & audit committee: empirical evidence from Greece. Corporate Ownership & Control, Vol.14, No.1, pp.569-577.
 11. Dwekat, Aladdin, Mardawi, Zeena, Abdeljawad, Islam, (2018), Corporate Governance and Auditor Quality Choice: Evidence from Palestinian Corporations. International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.8, No.2, pp.47-53.
 12. El-Kassar, Abdul Nassar, Elgammal, Walid. & Bayoud, Miral M, (2014), Effect of internal audit function on corporate governance quality: evidence from Lebanon, Int. J. Corporate Governance, Vol. 5, No.1, Ver.2, pp.103-117.
 13. Grossi, Giuseppe, Papenfuß, Ulf & Tremblay, Marie-Soleil, (2015), Guest editorial corporate governance and accountability of state-owned enterprises. International Journal of Public Sector Management, Vol. 28 No. 4/5, pp. 274-285.
 14. Hamza, Mohyedin, (2018), The impact of corporate governance on auditor's independence and audit fees, International Journal of Economics and Finance, Vol.10, No.4, pp.171-178. Canada.
 15. Haron, Hasnah, Chambers, Andrew, Ramsi, Rozaldy & Ismail, Ishak, (2004), The reliance of external auditors on internal auditors. Managerial Auditing Journal, Vol. 19, No. 9, pp. 1148-1159.
 16. Khan, Ajab, (2016), Relationship of internal audit quality and corporate governance measures of multinational corporations (MNCS) of Pakistan. Vol. II, No. I, pp.55-65.
 17. Knechel, W. Robert, Krishnan, Gopal V., Pevzner, Mikhail, Shefchik, Lori B., & Velury, Uma K., (2013), Audit Quality: Insights from the Academic Literature. Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol.32, No.1, pp.385-421.
 18. Salehi, Mahdi & Kangarlouei, Saeid Jabarzadeh, (2010), an Investigation of the Effect of Audit Quality. International Management, Vol.11, No.5, pp.940-960.

19. Shan, Yuan George, (2014), The impact of internal governance mechanisms on audit quality, Int. J. Accounting, Vol.10, No.1, pp.69-90. United Kingdom.
20. Stewart, Jenny D. & Subramaniam, Nava, (2010), Internal audit independence and objectivity, Managerial Auditing Journal, Vol.25, No.4, pp.328-360.
21. Trotman, Andrew J & Duncan, Keith R, (2018), Internal audit quality, Auditing: Journal of Practice and Theory, Vol. 37, No. 4, pp. 235–259.
22. Tušek, Boris, (2015), the influence of the audit committee on the internal audit operations in the system of corporate governance - evidence from Croatia. Journal of Journal Economic Research-Ekonomska Istraživanja, Vol.28, No.1, pp.187-203.
23. Zou, Jianjun, (2019), On the Role of Internal Audit in Corporate Governance. American Journal of Industrial and Business Management, Vol.9, No.1, pp. 63-71.

C. Books:

1. Narcisa, Lucan (Cioban) Alexandra & Elena, Hlaciuc, (2017), the role and implications of internal audit in corporate governance. 4th edition.
2. Renard, Jacques, (2017), Théorie et pratique de l'audit interne. 10 édition. Eyrolles.

D. Scientific Conference:

1. Nor, Mohamd Naimi Mohamad & Ishak, Suhaimi, (2018), Audit Committee Characteristics and its Role in Monitoring Internal Audit Function. University Utara Malaysia. Melaka. Malaysia.
2. Rahmina, Listya Yuniastuti & Agoes, Sukrisno, (2014), Influence of auditor independence, Kuala Lumpur. Malaysia.
3. Usang, Obal Usang Edet & Salim, Basariah, (2015), A conceptual perspective of internal audit quality and local government performance in Nigeria.

E. Others:

1. Institute of Internal Auditors (IIA), (2017), International standards for the professional practice of internal auditing (standards). United State of America.